

الاجور

عن السيارة باجمعها	عن الراكب الواحد	من	الى
٥٠٠	١	٣٧٠	جرش
٢٥٠	٢	٥٥٠	صوبلج
٥٠٠	٢	٦٢٠	السلط
١٠٠	٢	٥٠٠	المفرق
١٠٠	١	٢٥٠	الرمثا
١٠٠	١	٢٥٠	درعا
٧٥٠		١٨٠	الحصن
١٠٠	٣	٧٥٠	عجلون
٥٠٠	٣	٨٥٠	كفرنبج
١٠٠	٢	٥٠٠	جسرالجامع
٢٥٠	٢	٥٥٠	سمخ
٥٠٠	٢	٦٢٠	طبريا
٥٠٠	٣	٨٥٠	بيسان
٥٠٠	٢	٦٢٠	تل الاربعين
١٠٠	٢	٥٠٠	الباقورة
٧٥٠	١	٤٤٠	الشونة
٥٠٠	٢	٦٢٠	ديرابي سعيد
٥٠٠	١	٣٧٠	ام قيس
٥٠٠	١	٣٧٠	الحه

ملحوظة ١ : ان اجرة السفر من الجهات غير المينة في هذه القائمة تدفع على حساب ثلاثة قروش مصرية عن كل كيلو متر واحد

ملحوظة ٢ : ان اجرة الانتظار عن كل ساعة عشرة قروش مصرية ، واجرة الانتظار عن اليوم الواحد جنيه مصري

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرق الاردن

العدد ١٥٣

يوم الجمعة ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٥

القوانين والانظمة

(تعديل المادة ١٣٩ من قانون الجزاء)

لما كانت حكومة شرق الاردن قد قبلت بتطبيق (مماهدة منع التدارل بالمطامير المتنافية للمغة) التي تعاقبت اكثر دول العالم المتحدين على قبولها

ولما كان قانون الجزاء النافذ المعمول الآن لا يفي بالارام ولا يوصل الى الفرض المنشود لعدم شموله على نص صريح لمعاقبة من يتداول بثل هذه المطامير

فقد تقرر للحصول على هذه الغاية تعديل المادة ١٣٩ من قانون الجزاء على الشكل الوارد في اللائحة القانونية المرفقة لهذا القرار ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد اعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق السالي وضعت موضع التطبيق والعمال

(تعديل المادة ١٣٩ من قانون الجزاء)

المادة الاولى - يستعاض عن المادة ١٣٩ من قانون الجزاء بالمادة التي تلي :

«كل من يرتكب احدى المخالفات الآتية يعاقب بما بالحس لمدة لا تزيد عن سنة واحدة او بغرامة لا تزيد عن المائة جنيهاً»

١ - من يصنع او يوجد او كان بجيازته كملات او

رسوم او مطبوعات او منقوشات او صور او اعلانات او اشارات اوراق (فلم) سينما توغراف او اية اشياء اخرى مستعجبة اما يقصد الاتجار او التوزيع او العرض

٢ - من يستورد او ينقل او يصدر او يحمل الغير على استيراد او نقل او تصدير اية المواد او الاشياء المستعجبة باية صورة كانت او من يتعاطى او يوزع علانية او من يتخذ ادارتها عملاً له

٤ - من يعلن عن شخص يشتغل في هذه المواد التي تستوجب العقوبة او يشهره او يعلن عن كيفية الحصول عليها او يشهرها باية صورة كانت منشورة او بالواسطة بقصد تعريض هذا التداول

المادة الثانية - يعمل بهذا القانون اعتباراً من اول نيسان ١٩٢٧ ١٩٢٧ ١٩٢٧ «عبدالله»

قاضي القضاة وناظر العدلية

جسيم الدين

محافظ الاشغال

رضا توفيق

مدير المعارف

مدير النافعة

اديب عبدالرحمن غريب

نكته: هذه الامور

٢- رؤساء الدوائر مكلفون بإيجاد دور لتقوم باحتياج دوائرهم

٣- ترسل جميع طلبات الاستئجار الى رئيس لجنة الاشتغال المحلية على النموذج المربوط رقم ٩ - ن

٤- على رئيس لجنة الاشتغال المحلية عند استلامه هكذا طلبات ان يرى اولاً فيما اذا كان المحل المراد استجاره : يبدل ايجاره السنوي عن بدل ايجار المحل المراد تركه وفي حالة كيد له ان يبدى مطالعته اولاً لمدير النافذة ويستحصل موافقته على ذلك قبل طرح هذا الطلب امام اللجنة لتتخذ فيه

٥- اما اذا كان المحل الجديد لا يبدل ايجاره السنوي عن بدل المحل المراد تركه او اذا كانت الزيادة في البدل قد وافق عليها مدير الاشتغال العمومية فلي رئيس اللجنة ان يضع هذا الطلب امام اللجنة لتتخذ فيه

٦- تنظر اللجنة المشار اليها في هذه الطلبات حين اجتماعاتها ثم تكشف على المحلات التي توافق على طلبها وتنفق مع صاحب الدار او المورج اولاً على الاعمال التي يجب عليه القيام بها على نفقته الخاصة لجعل الدار قابلة للسكن من الوجهة الصحية والفنية مما ثانياً على بدل الاجار السنوي

٧- تقدم اللجنة المشار اليها لمدير الاشتغال العمومية قائمة بالبدلات المقررة مرة في اول شهر نيسان ومرة في شهر تشرين الاول في كل سنة مع بيان الاعمال اللازمة لجعل البناء المطلوب استجاره صالحاً للسكن من الوجهة الصحية والفنية معاً والتي وافق عليها صاحب الدار على حسابها

٨- مدير الاشتغال العمومية ينظم مقاولات الاجار بالبدلات المقررة كما مبين في اعلاه ويرسلها لحاكم المقاطعة لتوقيعها من قبل المورج حسب الاصول

٩- يبعد الحاكم المقاولات الموقعة من قبل المورج حسب الاصول لمدير الاشتغال العمومية لتوقيعها عليها والعمل

بما ان المجلس التنفيذي كان قرر بتاريخ ١٢-١٢-١٩٢٦ صرف النظر عن استيفاء الثلاثة ليرة الباقية من اصل الفرامة التي فرضت على اهالي وادي موسى والتي لم تحصل بعد ودفع الثلاثة التي حصلت لمائلات الجنود الذين ذهبوا ضحية تلك الحوادث

ولما كان التصرف بهذه المبالغ على هذه الصورة يستدعي مساعدة صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم فقد تقرر تأييد القرار السابق المتعلق بالتصرف بهذا المبلغ على الصورة الواردة فيه وتوزيع الثلاثة جنيه المحصلة من الفرامة على ثلثات الجنود المتقاربين في حادثة وادي موسى كتمريض ورفع هذا القرار لتقام صاحب السمو الملكي المعظم حتى اذا اقترب بالتصديق العالي وضع موضع التطبيق

١٩٢٧ - ٢ - ٢٧

« عبدالله »

قاضي القضاة وناظر العدلية
حسن خالد ابي المهدى
مدير النافذة
محافظ الآثار
السكرتير العام
عبد الرحمن غريب
رضا توفيق
عارف العارف
مدير المعارف
اديب وهبه

(نظم استئجار دور الحكومة الذي اقره المجلس التنفيذي)
المادة ٤ - ان عقد الاتفاقيات المختصة باستئجار دور الحكومة عائد لمدير النافذة وهذه الاتفاقيات يجب ان تكون بموجب النموذج المقرره الحكومة وان مدير النافذة هو الذي يخلي هذه النماذج ويوقع عليها

بوجها

١٠- على الحكام الاداريين ان يستغنوا وفرص وجود مهندس الحكومة في مقاطعاتهم لاجل الكشف على المحلات المراد استجارها

١١- يعتبر هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٩ - ١ - ١٩٢٧ « عبدالله »

قاضي القضاة وناظر العدلية
رئيس النظار
حسام الدين
حسن خالد ابو المهدى
مدير النافذة
محافظ الآثار
السكرتير العام
عبد الرحمن غريب
رضا توفيق
عارف العارف
مدير المعارف

« حمامات الحمة المدنية »

لا اعتبارات حمة رأها المجلس التنفيذي فقد تقرر فسخ الاتفاقية المتقدمة بين الحكومة والطبيب سامح بك الفاخوري على تأجير حمامات الحمة المدنية للموما اليه ورفع هذا القرار لتقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترب بالتصديق العالي عمل بمقتضاه

١٧ رمضان ١٣٤٥ و ٢٠ مارس ١٩٢٧

« عبدالله »

قاضي القضاة وناظر العدلية
عن رئيس النظار
حسام الدين
محافظ الآثار
السكرتير العام
رضا توفيق
عارف العارف
مدير المعارف
اديب وهبه
عبد الرحمن غريب

« ذيل لقانون ضريبة الابنية والاراضي »

لما كانت الحكومة رعاية للاحوال الاقتصادية ولعدم اعتياد الاهالي فيما سبق على اداء الضريبة بنسبة واحدة عن جميع الابنية والاراضي على حد سواء قد رأيت ان تنزل بمقدار ضريبة الابنية الى خمسين في المائة عن دور السكن

فقد تقرر تفضلاً لهذه الغاية تعديل المادة السابعة من قانون ضريبة الابنية والاراضي المؤرخ في ٦ كانون الاول ١٩٢٥ على الشكل الوارد في اللائحة القانونية المينة ذيل هذا القرار ورفعها لتقام الامارة الجلية حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضمت موضع التطبيق والعدل

« ذيل لقانون ضريبة الابنية والاراضي »

المادة الاولى - تعديل المادة السابعة من قانون ضريبة الابنية والاراضي والمسقطات المؤرخ في ٦ كانون الاول ١٩٢٥ كما يلي :

« تنزل ضريبة الابنية عن دور السكن الى خمسين في المائة فيكون معدنها خمسة في المائة من بدل الاجار
المادة الثانية - يتبع هذا الذيل فيما يتعلق ببدء العمل به

١٩٢٧ - ٣ - ٦

السكرتير العام
قاضي القضاة وناظر العدلية
رئيس النظار
عارف العارف
حسام الدين
حسن خالد
مدير المعارف
مدير النافذة
محافظ الآثار
اديب وهبه
عبد الرحمن غريب
رضا توفيق

« قرار حكومي مقتدر بالارادة المطاعة »

بان ان مجلس النظار كان قد وافق في قراره رقم ١١٨ بتاريخ ٣ ايلول ١٩٢٥ على طرح اغانة قدرها ١١٠٦٤٧ قرشاً مضطراً على اهالي اربد لحفرية ارتوازي فيها

ولما كان قد ظهر ان هذا المشروع رغم حفر ١٧٥ متراً لم يراقبه النجاح للان
ولما كانت الحكومة قد رأت من الاسباب ما يجعلها تعتقد
ان اهالي اربد ليسوا بحالة اقتصادية تساعدهم على دفع جميع
المبلغ الذي كانوا تعهدوا بدفعه

فقد تقرر تنزيل مائتي جنيه من اصل المبلغ المستحق بذه
اهالي اربد مقابل مصاريف حفر البئر الارتوازي التي كانوا
تعهدوا بدفعها وتقسيم المبلغ الباقي والمساوب منهم الى قسطين
يدفع الاول منها في غضون سنة ١٩٢٧ بعد موسم الحصاد
والقسط الثاني في بحر سنة ١٩٢٨ بعد موسم الحصاد ايضا ودفع
المئتي جنيه - التي تنزل عن اهالي اربد - من ميزانية ادارة
الباقية ورفع هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد
المعظم حتى اذا اقترب بالتصديق العالي وضع موضع التطبيق

١٣ - ٣٠ - ١٩٢٧
عبد الله
السكرتير العام قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
حارث المعارف حسام الدين حسن خالدي المدي
مدير المعارف مدير الزاوية محافظ الآثار
اديب وهبه عبد الرحمن التريب رضا توفيق

(نظام الهاتف)

لما كان قد ثبت بعد الاختبارات ان الطريقة المتبعة حالياً
في استيفاء اجور المكالمات الهاتفية لاثني بالرغوب من هذه
وجوه
ولما كان يقاء هذه الطريقة على وضعيتها الحالية تؤثر على
واردات البرق
ولما كان من المواقف تغيير انظمة الهاتف بشكل يتلائم
مع الاصول المتبعة عادة في الحكومات الاخرى وهي استيفاء

الاجور عن المكالمات مع خارج المدن بنسبة مسافات الكيلومتر
فقد تقرر الموافقة على نظام الهاتف ورفع به بشكاه المثبت
ذيل هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم
حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق
(نظام الهاتف)

الفصل الاول - حقوق المصاحبة

المادة ١ - حق تمديد الاسلاك الهاتفية وتركيب ادواتها -
اصاحبة البرق والهريد والهاتف وحدها حتى تمديد الاسلاك
الهاتفية وتركيب ادواتها مانعاً الاسلاك التي يدها الجيش
لغاوصد عسكرية

٢ - الاعتداء - يعاقب المعتدون على اسلاك وادوات
الهاتف بنفس العقوبة التي يعاقب بها المعتدون على الاسلاك
البرقية

٣ - في حالة التلف او النقل او التبديل اذا تلفت
اسلاك المساتف وادواته الموجودة داخل محل المشترك او
تضررت سواء كان ذلك ناتجاً من سوء استعمال او عدم اعتناء
او عن حصول حريق او اية حادثة اخرى او اذا تلف المشترك
من مكان الى آخر يردت موافقة خطية من مدير الهريد
العام او بدله فلامصلحة الحق بتجديد او اصلاح الاقسام
المتلفة او المتضررة واعادة تنال الى مكانه ورفع ماوضع بدله
من ادوات المصلحة وتركيب خلافة ومطالبة المشترك بتأكيده
في هذا السبل من اثنان الآلات والادوات واجور العمال

٤ - في حالة اخلاء المثل - اذا اخلى المشترك محله او
استغنى عن الهاتف لسبب من الاسباب فعليه ان يسلم المصلحة
الاسلاك والادوات الاخرى في حالة سليمة كما استلمها
ويستثنى من ذلك ما يكون استهلاكه من الاستعمال العادي
٥ - في حالة التأخير عن الدفع والاغلاس - اذا تأخر

المشترك عن تجديد الاشتراك السنوي او عن دفع اجور
المكالمات الخارجية او اية رسوم هاتفية اخرى مدة سبعة ايام
من تاريخ التسليم يفصل السالك عن القسم العام ولا يعاد وصله
الا بعد دفع الرسم المبين في المادة ٨ واما اذا مضى على تأخره
شهر او افلس فلامصلحة الحق بفسخ النفاق الاشتراك والاستيلاء
على الآلات والادوات وان تستوفى حالاً ما استحق عليه من
الرسوم والاجور مضافاً اليها مبلغ يعادل ربع الاشتراك السنوي
او المدة الباقية لآخر السنة ويتبر هذا المبلغ كحكمهم به بالصفة
القطعية كما انه لا يدخل بطابق التصفية في حالة الاغلاس
٦ - التأمين على اجور المكالمات الخارجية - مدير البرق
والهريد العام الحق بان يطالب من المشترك مبلغاً كماً أمين عن
حساب المكالمات الخارجية وان لا يسحب باجراء مكالمات خارجية
الا متى دفع ذلك التأمين

الفصل الثاني - الاجور والرسوم على اختلافها
(رسم التأسيس ، الاسلاك المساعدة)

٧ - رسم التأسيس يستوفى دفعة واحدة فيكون بموجب
الجدول الآتي :

(رسم التأسيس)

جنيه ٤ ، عن كل سلك يصل المقسم العام بمحل الاشتراك
لا يزيد طوله عن كيلو متر واحد

(الاسلاك المساعدة)

جنيه ٢ و ٥٠٠ مليم ، عن كل سلك مساعد يصل المقسم
العام بمحل المشترك نفسه ولا يزيد طوله عن كيلو متر واحد

(الاسلاك القرعية)

جنيه ٤ ، عن كل سلك فرعي يصل احد محلات المشترك
مع الاخر لا يزيد طوله عن كيلو متر واحد

مقسم خصوصي ذو سلكين يصلان محل المشترك مع المقسم

العام ولا يزيد طول الواحد منها عن كيلو متر واحد
جنيه ٤ ، السلك الاول

جنيه ٢ ، ٥٠٠ مليم ، السلك الثاني

(رسم الاشتراك)

٨ - رسم الاشتراك السنوي يستوفى على ثلاثة اقساط
ويكون بموجب الجدول الآتي :

(الاسلاك الاصلية)

جنيه ٦ ، عن كل سلك اصلي يصل محل المشترك بالمقسم
العام ولا يزيد طوله عن كيلو متر واحد

رسم الاشتراك = الاسلاك المساعدة

جنيه ٥ ، عن كل سلك مساعد يصل محل نفسه بالمقسم
العام ولا يزيد طوله عن كيلو متر واحد

جنيه ١ و ١٠٠ مليم اذا زاد طول السلك الاصلي او
المساعد عن كيلو متر واحد فن كل ٢٥٠ متر اضافية او قسم منها

(الاسلاك القرعية)

جنيه ١ ، عن كل سلك فرعي يصل احد محلات المشترك بالآخر
في نفس البناء ولا يزيد طوله عن مائة متر بدون مبدلة وجرس

جنيه ٢ مع مبدلة وجرس

١٠٠ مليم ، واذا زاد طوله عن مائة متر فن كل مائة متر
اضافية او قسم منها

جنيه ٣ ، عن كل سلك فرعي يصل احد محلات المشترك
بالآخر في بنائين منفترقين ولا يزيد طوله عن ٢٥٠ متر

جنيه ١ واذا زاد طوله عن ٢٥٠ متر فن كل ٢٥٠ متر او قسم منها
(اجراس الاسلاك القرعية)

٥٠٠ مليم عن كل جرس صغير مع سلك مغلّف لا يزيد
طوله عن مائة متر

٧٥٠ مليم عن كل جرس كبير مع سلك مغلّف لا يزيد

طوله عن مائة متر - ٧٥٠ ملجم ، وإذا زاد طول السالك عن ذلك فن كل مائة متر اضافية او قسم منها (آلات الهاتف)

جنيه ٤ و ٥٥٠ ملجم عن كل آلة هاتف مع لزومها من البطاريات ٢٥٠ ملجم اجرة وضل السالك بعد فصله بموجب المادة (٥) ٩ - تغيير وضعية الآلات والادوات - اذا طلب المشترك تغيير وضعية الآلة او السالك ونقلها من محل الى آخر يقدم بذلك طلب الى المديرية العامة وهي تقدر النفقات اللازمة وتستوفي قيمتها قبل المباشرة بالعمل

١٠ - اجور المكالمات بين مشتركين في بلدة واخرى - اجور المكالمات عن كل ثلاثة دقائق او كسورها تقسم الى ثلاثة اقسام كما يأتي :
آ - القسم الاول - المكالمات الجارية بين مشتركين في بلدة واحدة تستوفي بحسب المسافة اكيلومترية بين البلدين وعلى المعدل التالي :

١٠ ملجم من ١ كيلومتر الى ٢٠ ملجم من ٢١ كيلومتر الى ٥٠ ملجم من ٥١ كيلومتر الى ١٥ ملجم من ١٥ كيلومترا او كسورها ملجمات
بين مشتركين في البلدة الواحدة - المكالمات بين مشتركين في البلدة الواحدة تكون مخفانا

مش خلوة المكالمات - القسم الثاني - المكالمات الصادرة من خلوات الهاتف في مكاتب البريد الى المشتركين في البلدان الاخرى وهذه تستوفي اجرتها بنسبة المعدل المذكور انفا يضاف اليه عشر ملجم عن كل مكلمة ويجب ان لا تقل الاجرة عن ٥ ملجم على كل حال واما المكالمات الصادرة الى

المشاركين في البلدة فيستوفي ١٥ ملجم عن كل مكلمة من شعب البريد والمخارج القسم الثالث - المكالمات الصادرة من شعب البريد ومخارج البريد تستوفي اجرتها عن كل ستة دقائق ٥٠ ملجم

١١ - الى شعب البريد والمخارج لا تقبل المكالمات الخصومية اذ الرخصة ١ من شعب البريد والمخارج سواء كانت صادرة من خلوات الهاتف او من مكالمات المشتركين ١٢ - لا يستحق المكالمات العامة مدة أكثر من ٣٠ دقيقة ١٣ - تاريخ الترخيص يعتبر هذا النظام من اول نيسان ١٩٢٧

١٠ رمضان ١٣٤٥ و ١٣ مارس ١٩٢٧

عبدالله
السكرتير العام قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس المظفر
عريف المعارف حسام الدين حسن خالدي المدي
مدير المعارف مدير النافعة محافظ الاثار
اديب وهبه عبد الرحمن الفريب رضا توفيق

١ - قانون في شأن تخصيص راتب تقاعد للسيد عبد الفتاح الرشدان مدير المصرف الزراعي السابق لما كانت المادة الخامسة عشر من قانون التقاعد ناهض على انه اذا اصيب الموظف أثناء وظيفته او في زمن معزولته المجزأة بقتل البصر كلياً او بالجنون او اقدم او اقلج لدرجة احتاج بها بدناً لاعانة الاخر يعطى راتب تقاعد نصف مرتب آخر وظيفته تولاه

ولما كان المجلس التنفيذي الذي اطعم على التقارير الطبية التي قدمت عن السيد عبد الفتاح الرشدان مدير المصرف الزراعي السابق قد رأى انه يحتاج الى مساعدة بدنية من قبل

شخص اخر - ولما كانت مدة خدمة هذا الموظف كما صرحت المالية تبلغ اكثر من عشر سنوات و آخر مرتب تقاضاه عبارة عن عشرين جنيهاً

ولما كان قد اصبح من مقتضيات الايضاحات المتقدم ذكرها تخصيص راتب تقاعد له وما اليه اعتباراً من تاريخ هذا القرار قدره عشرة جنيهاً مصرية شهرياً - غير ان هذا الموظف كان قد اعتبر تاركاً الخدمة من ١٢ - ١٠ - ٢٦ واستحقاقاً لراتب المعزولية من نفس ذلك التاريخ الى يوم تخصيص راتب التقاعد له ذلك الراتب الذي يساوي فيما لو خصص نفس مقدار راتب التقاعد تخصيصاً له

فقد تقرر تخصيص راتب تقاعد للسيد عبد الفتاح الرشدان قدره عشرة جنيهاً شهرياً اعتباراً من ١٢ - ١٠ - ٢٦ باعتراف ان الراتب عن المدة الواقعة بين ١٢ - ١٠ - ٢٦ - ٢٧ - ٢ - ٢٧ (راتب معزولية) ورفع اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية لصالح السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتربت بالتصديق العالي وضمت موضع التطبيق والعمل لائحة قانونية في شأن تخصيص راتب تقاعد للسيد

عبد الفتاح الرشدان مدير المصرف الزراعي السابق المادة الاولى - يخصص راتب تقاعد للسيد عبد الفتاح الرشدان مدير المصرف الزراعي السابق قدره عشرة جنيهاً مصرية شهرياً اعتباراً من ١٢ - ١٠ - ٢٦ على ان يتبر هذا الراتب عن المدة التي تقع بين ١٢ - ١٠ - ٢٦ - ١٧ - ٢ - ٢٧ راتب معزولية

١٥ شعبان ١٣٤٥ و ١٧ شباط ١٩٢٧ عبدالله
السكرتير العام قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس المظفر
عريف المعارف حسام الدين حسن خالدي المدي
مدير المعارف مدير النافعة محافظ الاثار
عبد الرحمن الفريب رضا توفيق

بلاغات رسمية

عن رئاسة المظفر العدلية

« التشكيلات العدلية والشرعية »

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم في بلاغها المؤرخ في ١٩ / ٣ / ١٩٢٧ رقمي ٣١ - ٢٩ بالموافقة على التشكيلات التالية التي اقراها المجلس القضائي استناداً للصلاحيات المخولة اليه في المادة (٣٠) من قانون الموظفين :

١ - ضابط بك بنيسو : من وظيفة مدعي الاستئناف العام الى وظيفة رئيس محكمة الاستئناف تحت التجربة لمدة سنة واحدة

٢ - عارف بك المتناوي : من وظيفة عضو محكمة الاستئناف الى وظيفة مدعي الاستئناف العام تحت التجربة لمدة سنة واحدة

٣ - رأفت بك الدجاني : من وظيفة رئيس محكمة بداية السلطان الى وظيفة عضو محكمة الاستئناف تحت التجربة لمدة سنة واحدة

٤ - السيد عايد الكرشه : من وظيفة قاضي تحقيق الكرك الى وظيفة عضو محكمة بداية اربد تحت التجربة لمدة سنة واحدة

٥ - السيد حاتم بسيسو : من وظيفة قاضي تحقيق السلطان الى وظيفة كتابة مدعي الاستئناف العام تحت التجربة لمدة سنة واحدة

٦ - السيد عيسى بيل : من وظيفة عضو محكمة السلطان الى وظيفة مدعي عام السلطان

٧ - السيد فلاح المدادحة : من وظيفة قاضي تحقيق اربد الى وظيفة رئيس كتاب محكمة الكرك

٨ - السيد سبابا الكرشه : من وظيفة قاضي تحقيق عمان الى وظيفة مدعي عام عمان تحت التجربة لمدة سنة واحدة

- ٩ - السيد ابراهيم قلايش: من وظيفة قاضي صلح معان الى وظيفة قاضي صلح جبل عجولون
- ١٠ - السيد اسماعيل زهدي ادريس: من وظيفة قاضي صلح جبل عجولون الى وظيفة قاضي صلح الساط
- ١١ - السيد حنا الهارين: من وظيفة عضو محكمة بداية السلط الى وظيفة قاضي صلح معان ان يكون مانحاً مؤقتاً بنظارة المدلية
- ١٢ - السيد بسم الخماش: من وظيفة مدعي عام عمان الى وظيفة مدعي عام الكرك (المحكم الشرعية)
- ١٣ - الشيخ صالح السنوسي: من وظيفة قاضي شرع الكرك الى وظيفة قاضي شرع العقبة (يشغل وظيفتي قاضي صلح وقاضي شرع معان)
- ١٤ - الشيخ عبد المجيد ميار: من وظيفة قاضي شرع معان الى وظيفة قاضي شرع الكرك (انتهاء وظيفة)
- ١٥ - تنتهي وظيفة السيد عبدالله العكشه عضو محكمة بداية اربد
- ١٦ - تنتهي وظيفة السيد كمال الجبوسي مدعي عام الكرك (تشكيلات المدلية)
- استناداً للصلاحيات المخولة الي في المادة ٣٠ من قانون الموظفين اوافق على اجراء التقلبات الاتية التي اقرها المجلس القضائي العالي
- ١ - السيد صليبا الحوري - من وظيفة رئيس كتاب محكمة الكرك الى وظيفة رئيس كتاب محكمة مأدبا
- ٢ - السيد عبد الكريم المنداي - من وظيفة رئيس

كتاب محكمة مأدبا الى وظيفة كاتب محكمة الاستئناف

٣ - السيد نوري جعفر - من وظيفة كاتب محكمة الاستئناف الى وظيفة كاتب محكمة الكرك

٢٠ - ٣ - ٩٢٧

رئيس الديوان الاميري العالي

صدرت الارادة السنية في بلاغها رقم ٣٠ - ٣ - ٨١ بتاريخ ١٧ رمضان ١٣٤٥ بمدين حامد باشا الوادي رئيساً للديوان الاميري العالي

«الموظفون»

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي الامير المعظم بالموافقة على تعيين المستر ٥ - تورنر مدير جمارك بورسعيد حالا مديراً للمكوس في شرقي الاردن براتب سنوي قدره الف جنيه مصري لمدة سنتين حسب الشروط التي اتفق عليها التمتع فقدان الحكومة والمستر تورنر

يتفضل سماحة قاضي القضاة وناظر المدلية بتوقيع العقد بالنيابة عن حكومة شرقي الاردن

٢١ - ٣ - ٩٢٧

«الكنايس»

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي الامير المعظم في بلاغها المؤرخ في ١٥، ٣، ٩٢٧ رقم ٤٤ - ٧٤ - ٧٥ بالموافقة على انشاء كنيسة في عمان واخرى في ناعور من قبل بطريركية اللاتين حسب المخططين المرفقين لهذه المعاملة اعيد اليكم ايضاً كافة الاوراق ذات التعلق بالقضية

«ترفيغ ضابط»

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي الامير المعظم ببلاغها المؤرخ في ١٥، ٣، ٩٢٧ رقم ٤٤ - ٣٤ - ٧٤ بالموافقة على ترفيغ الملازم الاول السيد محمد سعيد الاسماعيل لرتبة رئيس دائمي على ان يتقاضى راتب هذه الرتبة عند وجود منحل في الجيش

القائم وهلال ابو رشوان وجنوباً لارض خليل الساري، دونه ٢٧

اسم المتصرف رفيقه بن سلامة الزوجة، قيمة تحرير الاملاك ٧٥٠ ملين و ٢١ جنيه، القيمة المحنة ٢٧ جنيه

الرقم ٤٥، الموقع ام الحباب، الزقاق، مأدبا عشيرة العجارمة، النوع ارض ميري، شرقاً ارض محمود بندق، شمالاً طريق فاصل ارض اصحاب ملك غرباً سمسار جنوباً حلة الياذر، دونه ١٤، اسم المتصرف رفيقه بن سلامة الزوجة، قيمة تحرير الاملاك ٥٠٠ ملين و ١٣ جنيه، القيمة المحنة ١٤

الرقم ٤٦، الموقع ام الحباب، الزقاق، أدبا عشيرة العجارمة، النوع ارض ميري، شرقاً محمود بندق شمالاً حلة فاصلة ارض محمود المذكور، غرباً سمسار جنوباً طريق فاصل ارض اصحاب ملك، دونه ١٧، اسم المتصرف رفيقه بن سلامة الزوجة، قيمة تحرير الاملاك ٥٠٠ ملين و ١٤ جنيه، القيمة المحنة ١٤

الرقم ٤٧، الموقع ام الحباب، الزقاق، أدبا عشيرة العجارمة، النوع ارض ميري، الحدود، شرقاً محمود بندق، شمالاً ارض محمد الحروشي، غرباً ارض اشخيت، جنوباً طريق فاصل دونه ٢٦، اسم المتصرف رفيقه بن سلامة الزوجة، قيمة تحرير الاملاك ٧٥٠ ملين و ٢٣ جنيه، القيمة المحنة ٢٦ جنيه

الرقم ٤٨، الموقع ام الحباب، الزقاق، أدبا عشيرة العجارمة، النوع ارض ميري، الحدود شرقاً سالم سلامة الزوجة شمالاً غيث الحسين، غرباً ارض سليمان سلامة الزوجة، جنوباً طريق سلطاني، دونه ٢٦، اسم المتصرف رفيقه بن سلامة الزوجة، قيمة تحرير الاملاك ٢٥٠ ملين و ٢٣ جنيه، القيمة المحنة ٢٦ جنيه

قد وضع بالمراد العلني كامل قطع الاراضي الحسن الميينة الحدود والموقع وسائر الاوصاف اعلاه المفروغين بالوفاء الى الدائمين المفروغ لها محمود واحد اولاد بندق لتأمين استيفاء دين المفروغ لها المذكورين بالنظر لامتناع ورثة الفارغ عن

«النوازين والافلاحة»

ارجو الى رؤساء الديوان غنده يقدموا للجلسة التنفيذية صيغ لوائح قانونية ان يذكروا في مقدمتها الاسباب الموجبة التي دعت لسنها على ان تكون جلية واضحة

٢٠ - ٣ - ٩٢٧

«التقرير العام»

التي نظرتم الى التقرير العام المرسل اليكم مع تعميمنا رقم ١ تاريخ ٢ كانون الثاني ٩٢٧ الى الجملة الختامية من ذلك التعميم المتضمنة طالب التمتع بغير الثلاثة اشهر الاخرى (اي من ١٥ كانون اول ٩٢٦ الى ١٥ آذار ٩٢٧) على ان يعمل ذلك التقرير في اليوم العشرين من آذار ٩٢٧

ارجو ان يساني تقريركم عن هذه المدة قبل انتماء الشهر التالي

٢٣ - ٣ - ٩٢٧

«تتميزت الصحف»

بالنظر لما يمكن ان تحدثه نشرات جريدة الفباء عن شرقي الاردن في اعدادها الاخيرة من التناقض في الافكار العامة وبالنظر للاختلافات الجديدة التي تضمنتها تلك النشرات فقد قرر المجلس التنفيذي في البند الاول من جلسته التاسعة والسبعين المنعقدة بتاريخ ٢٦، ٣، ٩٢٧ استناداً للصلاحيات المخولة اليه في المادة ٣٥ من قانون المطبوعات منع تلك الصحيفة من الدخول الى شرقي الاردن وتطبيق حكم الفقرة الاخيرة من المادة ١٣٢ المشار اليها على الذين يبيعونها او يوزعونها

٢٧ - ٣ - ٩٢٧

اعلان صادر من دائرة تسجيل مأدبا

الرقم ٤٤، الموقع عيده، الزقاق، مأدبا عشيرة العجارمة، النوع ارض ميري، الحدود، شرقاً ارض محمد العباس وحيلة فاصلة ورجم شمالاً ارض مرشد محمد الزوجة غرباً ارض هريدي

« نموذج ملحق بنظام استئجار دور الحكومة المنشور في الصحيفة الثانية من هذا العدد »

النموذج رقم ٩ - ن

بيان عدد الغرف	الغاية من استعمالها	عدد المأمورين الذين يشغلونها	بدل الاجار السنوي جنيه	اسم المؤجر	ملاحظات

الى رئيس لجنة الاشغال المحلية

قد نسبنا استئجار البناية المينة في اعلاء لمدّة - وذلك للاسباب التالية

الوظيفة
التوقيع

التاريخ

القوانين والأنظمة

(١) القوانين والأنظمة

- (أ) تعديل المادة ١٣٩ من قانون الجزاء
- (ب) قرار حكومي مقترح بالارادة المطاعة بشأن غرامة وادي موسى
- (ج) نظام استئجار دور الحكومة الذي اقره المجلس التنفيذي
- (د) قرار حكومي مقترح بالارادة المطاعة بشأن حمامات الحمة المدنية
- (هـ) ذيل لقانون ضريبة الابنية والاراضي
- (و) قرار حكومي مقترح بالارادة المطاعة
- (ز) نظام الهاتف
- (ح) قانون شأن تفويض راتب لقاء السيد عبد الفتاح الرشيدان
- (ط) عن وثاسة النظار الفخيمة

(٣١) بلاغات رسمية

- (١) النشكيات المدنية والشرعية (ب) رئيس الديوان الاميري العالي
- (ج) مدير الجسارك (د) الكنائس (هـ) ترفيع نسايط (و) لوائح القوانين والأنظمة (ز) التقرير العام (د) مع صحيفة
- اعلانات جداول صحيفة نموذج ملحق بنظام استئجار دور الحكومة

(٣٢)

١٢-٢